

غريب: فاتورة الدواء بلغت ٥٥٠ مليون دولار في ٢٠٢٣ وتراجع القدرة الشرائية فرمل حجم الطلب

بل حاجة ملحة يتوسل المرضى من أجل الوصول إليها. ما هو واقع الفاتورة الدوائية، سوق الإستيراد وانعكاس إقبال المكاتب التمثيلية لبعض الشركات العالمية يتحدث عنها رئيس نقابة مستوردي الأدوية واصحاب المستودعات في لبنان جو غريب «للصحة والإنسان» وفق الحوار التالي:

رولى راشد

س- ما هو حجم فاتورة الأدوية المستوردة في لبنان خلال العام ٢٠٢٣ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢؟ وكيف يمكن مقارنتها مع فاتورة ٢٠١٩ قبل الأزمة؟ وكيف يمكن قراءة الرقم؟

ج- بلغت قيمة الفاتورة الإجمالية لإستيراد الدواء عام ٢٠٢٣ زهاء ٥٥٠ مليون دولار مقابل ٣٥٠ مليون دولار عام ٢٠٢٢. أي بزيادة حوالي ٣٦.٣٦٪. أما بالمقارنة مع العام ٢٠١٩ فكانت قيمة الفاتورة مليار دولار ما يعني بتراجع ٥٥٪ عن ٢٠٢٣.

والجدير ذكره هنا، ان الإنخفاض بعدد العبوات او العلب المستوردة هو بنسبة ٣٥٪ بين العام ٢٠١٩ و٢٠٢٣. قبل الأزمة كان لبنان يستورد جزءاً من الأدوية بأدوات خاصة ليتم تصديرها الى الخارج. كما ان هناك كمية كبيرة كان يتم إستهلاكها من قبل الأجانب إضافة الى بعض المغتربين في البلد. الا انه بطبيعة الحال، لا يمكن إغفال نتائج تراجع القدرة الشرائية لدى المواطنين.

س- ما هي حصة كل من ادوية الأمراض السرطانية، الأمراض المستعصية، الأمراض المزمنة والأمراض العصبية والنفسية من هذه الفاتورة؟

هل صحيح ان لبنان لم يعد قادراً على استيراد الأدوية المتطورة ولاسيما المتعلقة منها بالأمراض السرطانية؟ ومتى تكون الخطورة؟

ج- تأتي الأدوية المرتبطة بالأمراض المستعصية والسرطانية والمزمنة في قائمة الفاتورة، تليها ادوية الأمراض النفسية والعصبية، وبالتالي، ادوية المضادات الحيوية والأدوية التي يتم شراؤها بدون وصفة طبية Over the counter medicine OTC.

بالنسبة الى القدرة على تأمينها فهي موجودة، ولكنّ الحاجز الرئيسي الذي فرمل الطلب عليها مرتبط بتراجع القدرة الشرائية عند المواطن اللبناني، وعدم وجود جهات ضامنة مليئة قادرة على تحمل كلفة



رئيس نقابة مستوردي الأدوية واصحاب المستودعات في لبنان جو غريب

لظالما سيّطر الإستياء من ان «فاتورة الأدوية في لبنان هي مضخّمة، وهي الأعلى في المنطقة».

هذا كان في المرحلة السابقة للأزمة اي قبل ٢٠١٩. وربطت الأسباب بالإفراط في عملية الإستيراد لأصناف تفوق حاجة الإستهلاك الفعلي الذي اصبح عبئاً على الفاتورة الصحية. بعدما وصل الى ٣٧٪ من مجملها، وهي النسبة الأعلى في العالم، فيما في المقابل، لم يلاحظ اي تقدم لافت في مستوى العلاج.

وفق «الدولية للمعلومات»، كانت قيمة الفاتورة السنوية لإستيراد الدواء بـ ١١٢٠ مليون دولار.

أما دراسة مرصد الأزمة في الجامعة الأميركية ببيروت، فقدرت الإنفاق على الدواء عام ٢٠١٨ قبل الأزمة الاقتصادية بـ ٣.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويشكّل هذا الإنفاق الحصة الكبرى من مجمل الإنفاق على الصحة والتي تقدر بـ ٤.٤٪ من المجموع، وهي من الأعلى عالمياً.

وفي إشارة واضحة الى سياسة الدعم الفضيضة وغير المسؤولة التي انتهجتها الحكومة في ٢٠٢١، كشف مصرف لبنان عن فضيحة هدر حيث انه في أول ٥ أشهر من العام نفسه، بلغت قيمة فواتير الأدوية والمستلزمات الطبية وحدها ملياراتاً و٣١٠ ملايين دولار، والمستفيد لم يكن اللبناني.

لاشك ان الواقع في القطاع الصحي والدوائي بعد ٢٠١٩ لم يعد كما كان قبله. والحصول على الدواء لم يعد ترفاً في تناول الجميع.

نسبة ٣٠ و٤٠٪ من الأدوية في السوق هي مزوّرة ومهربة

لدى هذه الشركات بالعودة في المستقبل؟ وبأي شروط؟

ج- جرى إقبال ١٢ مكتباً تمثيلاً للشركات العالمية اي ما نسبته ٥٠٪ من مجموع المكاتب المتواجدة في لبنان، ورغم ذلك، لم تمتنع هذه الشركات عن تأمين اصناف الأدوية التي كانت تسلمها الى لبنان، اذ استمرت بشحنها الى المستوردين والوكلاء.

أما بالنسبة لدوافع انتقالها الى الخارج فمن بينها:

- صعوبة تحصيل أموالها من السوق.

- تراجع حجم سوق الدواء والطلب عليه.

هذه الشركات وقفت الى جانب لبنان لفترة طويلة في محنته، حيث أمّنت شحن الأدوية الى داخل السوق بفاتورة وصلت قيمتها الى ٦٠٠ مليون دولار لم تستوفها كما كان مفروضاً في وقتها، فيما امتنعت قطاعات أخرى عن تفريغ البواخر وتسليم البضائع قبل فتح الإعتمادات المالية لها.

مع ذهاب هذه الشركات سيفتقد لبنان لعدد من النشاطات التي كانت تقوم به، مثل:

- المؤتمرات العلمية العالمية، وإشراك الأطباء عن طريق إطلاعهم على أحدث التطوّرات في العلاجات، - توفير برامج دعم المرضى وتمكينهم من الحصول على ادوية عبر برامج معيّنة Patient Support Program الى جانب توفير العلاج التجريبي لمن يريد.

والأهم انه مع غيابها، لن يعطى لبنان الأولوية لتسجيل أحدث الأدوية. وهذا يعني حرمان اللبنانيين من الحصول على أحدث التقنيات في العلاج.

أما عودتها فهي مرتبطة بإستعادة قطاع الدواء المستوى المطلوب من الطلب، وهذا لا يتم الا عبر إعادة ترتيب اوضاع الجهات الضامنة، وإعتماد سياسة طويلة الأمد لدعم شراء ادوية الأمراض السرطانية والمستعصية مع توفير كل الضمانات اللازمة للمرضى، فالمشكلة ليست في شحن الأدوية ولكن في إيجاد الجهة التي ستتكفل بدفع ثمنها الذي هو مرتفع.

